المحور الأول

تعريف المفاهيم

اعداد: د. خالد شنيكات

التربية الوطنية، الانتماء، الولاء، المصلحة الوطنية، التنمية السياسية، الدستور، الديموقراطية، الهوية الوطنية، النظام السياسي، الدولة، القانون والنظام.

1. التربية الوطنية.

عملية تهدف إلى ايجاد وإعداد المواطن الصالح ليكون عضوا مشاركا وفاعلا في مجتمعه مساهما في حل مشكلاته، وتعرف أيضا تنشئة الفرد على مجموعة من المعارف والمسلكيات والقيم التي تجعله قادرا على خدمة مجتمعه وتطويره والدفاع عنه، وتعريفه بالقوانين والتقاليد والأنظمة، وإرثه التاريخي والأعراف الناظمة لحياته العامة والخاصة أيضا، وتحديد واجبات الفرد وحقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع والدولة، وتشمل ايضا:

أ- التربية السياسية: التي تهدف إلى تعليم الثقافة السياسية، ومبادئ وأسس نظام الحكم والسلطة في الدولة وفهمها، وآلية صنع القرارات في النظام السياسي.

ب- التربية الخلقية: التي تركز على المنظومة القيمية والاجتماعية للفرد وتدعمها، وهي ترسم حدا فاصلا ما بين السلوك المرغوب فيه والسلوك غير المرغوب فيه.

2. الانتماء.

الانتماء لغة: من النماء والزيادة والارتفاع والعلو، واصطلاحا: الانتساب أو الارتباط الحقيقي المخلص الصادق للوطن فكرا وقولا ووجدانا وعملا وواقعا، والاعتزاز بمكوناته الثقافية والبشرية والمادية، وجعل مصلحته فوق كل مصلحة، والتفاني في خدمته والتضحية في سبيله والدفاع عنه، والتمسك والثقة فيه، ويعكس الانتماء الصلة التي تربط بين الفرد والوطن من خلال القيام بالواجبات المطلوبة من الفرد والمحافظة على العادات والتقاليد الحميدة، والوقوف والانحياز إلى جانب الوطن في اليسر والعسر، وهو يرتبط بالوطن (الأرض).

3. الولاء.

الولاء لغة: من الدنو، والقرب، والمناصرة، والتأييد، واصطلاحا: من تبع، ونصر، وخضع لسلطة ما (مثل الأب، أو شيخ العشيرة، أو المؤسسة، أو الحاكم، أو غيرهم)

والولاء اصطلاحا: هو شعور قد يكون داخليا يدفع الإنسان إلى الإخلاص والوفاء لأولي الأمر حسب درجته ومنزلته منه لما فيه من خير ومصلحة تقوم على التقدير والاحترام، وقد يكون خارجيا مرتبطا بوسائل الترغيب والترهيب، وتعززه وسائل التنشئة الاجتماعية للأفراد من علاقات وغيرها، ويرتبط الولاء بالحاكم.

ويتحقق الولاء من خلال الالتزام بالدستور، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات، واللوائح، والتسلح بالعلم والمعرفة، والمحافظة على مكتسبات الوطن الثقافية والتاريخية، وطاعة ولي الأمر والتمسك بالوحدة الوطنية وتأييد القيادة الهاشمية ودعمها.

4. المصلحة الوطنية.

تعني أهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وتعني المصالح العامة لكل الشعب أيضا، وتعد المصلحة الوطنية الموجِّهَ الأساسي لصانع القرارات، وعلى أساسها تحدد العلاقات مع الآخرين.

وتنقسم المصلحة الوطنية إلى:

أ- **المصلحة الوطنية العليا:** تشمل الأمن والبقاء، والهيبة، واستمرار النظام السياسي الحاكم، والسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي والقوة.

ب- المصلحة الوطنية الدنيا: وتتضمن توفير فرص العمل والرفاه (الازدهار)، والتعليم للمواطن في المجالات شتى، والتأمينات الاجتماعية والصحية.

ويسعى الأردن إلى تحقيق مصالحه الوطنية ضمن عدة أُطر وأهداف هي:

أ. **وطنية:** تكون بتحقيق إصلاح (ازدهار) اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، وغيره.

ب. **عربية:** تقوم على تقوية علاقات الأردن بالجامعة العربية وعضويته بها، وعلاقته بالدول العربية المبنية على الاحترام المتبادل، وتعزيز العلاقات العربية البينية من خلال التجارة، وتبادل الخبرات.

ج. **إسلامية:** وذلك من خلال دور الأردن وعضويته في منظمة التعاون الإسلامي، وعلاقته بالدول الإسلامية.

د. **إقليمية:** وترتكز على إقامة علاقات متوازنة وحضارية مع الجوار الإقليمي.

هـ. **دولية:** تستند إلى تقوية الأردن لقواعد العمل الدولي وعضويته في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى علاقته مع أقطاب النظام الدولي مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

ومن أهم المصالح الوطنية الأردنية:

أ- حماية الوطن والحفاظ على منعته، والدفاع عنه أمنيا وعسكريا، تطويره اقتصاديا وثقافيا، وحماية قيمه العليا في الدين واللغة، والتأكيد على هويتة الحضارية عربيا وإسلاميا، وحفظ وحماية مقدرات الوطن للأجيال القادمة.

ب- حماية الدستور واحترام مؤسسية القرار عند اتخاذه بعيدا عن التفرد والمزاجية.

ج- حفظ الوحدة الوطنية وتعزيزها بالممارسة والسلوك، وحماية سيادته.

5. الهوية الوطنية.

مجموعة من السمات والخصائص الثقافية التي تميز أبناء وطن معين عن الأوطان الأخرى، لذلك فهي ترتبط بمكونات الوطن الفكرية والمادية من معتقدات، ولغة، وقيم، وعادات، وتقاليد، وتجربة تاريخية، وموقع جغرافي، وديانات، والجوانب الثقافية كافة التي تحدد طريقة تفكير وسلوك الفرد والجماعة، وتعطيهم هويتهم الحضارية المتميزة، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها، وإبراز شخصية الأمة.

وتتضمن الهوية الوطنية الحقوق المشتركة، حيث يتمتع أبناء الهوية الوطنية الواحدة بالحقوق ذاتها، كحق التعليم، وحق التعبير عن الرأي، وحق الحياة بكرامة، وحق الملكية، وحق العمل، وغير ذلك من الحقوق التي تجسد معاني الهويّة الوطنية.

6. الديموقراطية

هي نوع من أنواع الحكم يشارك فيها المواطنون المؤهلون جميعا على قدم المساواة – إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين – في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. وهي تشمل الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي من خلال تبادل سلمي للسلطة. فالديموقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام والصالح العام للمجتمع، كما أنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها.

إن الديموقراطية تتيح الفرصة للتنافس الحر الخلّاق بين الأفكار السياسية المختلفة والقيادات السياسية، وما ينبثق عنها من برامج وسياسات. ويكون الهدف النهائي للتنافس تحقيق المصلحة العليا للمجتمع، والحَكَم النهائي في هذا التنافس هو الشعب الذي يشارك في انتخابات عامة لاختيار قياداته وممثليه، لا بصفتهم الشخصية وإنما بحكم ما يطرحونه من برامج وسياسات.

وفي الديموقراطية يكون الشعب مصدر السلطة، وتُقَرَّرُ منها الحقوق للمواطنين جميعا على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، وكثيرا ما يستخدم اصطلاح الإدارة الديموقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.

وتمثل المشاركة السياسية جوهر الديموقراطية، وتعني مساهمة المواطنين أفرادا وتجمعات في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسي، مثل الحق في المشاركة في التصويت، وتولي الوظائف العامة، وغيرها.

7. النظام السياسي

نسق من العمليات والتفاعلات، التي تشمل علاقة سلطة بين النخبة الحاكمة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وكذلك فيما بين النخب مع بعضها، وذلك في ظل وجود قواعد وإجراءات لتنظيم هذه العلاقات مثل الدستور والقوانين الناظمة للعلاقة، ويتأثر النظام السياسي بالأيديولوجية، والثقافة السياسية، والممارسة العملية، والمشاركة السياسية، التي قد تقل أو تزيد، وتختلف صورها وأشكالها من نظام إلى آخر، وذلك للتأثير على هذه القرارات والسياسات، أو لمراجعة جوانبها، وكذلك للرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة والمحاسبة على نتائجها.

في كل نظام سياسي توجد آليات للتعبير عن المصالح، وترتيب الأولويات، وتحديد البدائل المتاحة، ومن ثَم التعرف إلى تكلفتها ومنافعها النسبية، واتخاذ القرار المناسب.

ومن وظائف النظام السياسي:

أ- النظام السياسي آلية لحل الخلافات وإقرار القانون والنظام، ويعمل على حماية الأمن وتوفيره للمواطنين داخليا، وحماية إقليم الدولة.

ب-النظام السياسي آلية لتوزيع الموارد في المجتمع، وهي الوظيفة التوزيعية للنظام، أي توزيع موارد التنمية سواء التعليم، أو الصحة، أو غيرها.

ج- النظم السياسية آلية للتغيير الاجتماعي، إذ يمكن للنخبة الحاكمة أن تسعى إلى القيام بدور مبادر لإعادة تشكيل المجتمع وفقا لتصور سياسي معين.

7- **الدولة.**

هي المجتمع المنظم سياسيا، وقانونيا، ويتمثل في مجموعة من الأفراد (الشعب) الذين يقيمون على أرض محددة (إقليم) بصفة دائمة، ويخضعون لتنظيم سياسي، وقانوني، واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة ويطلق عليها حكومة، ونستنتج أن عناصر أو مقومات الدولة التأسيسية هي الشعب، والأرض، والحكومة، أما العناصر الإضافية الأخرى فتشمل السيادة والاعتراف.

8- **الدستور.**

الوثيقة الأساسية التي تبين شكل الدولة (بسيطة أم مركبة)، وطبيعة نظام الحكم في الدولة (ملكي أم جمهوري)، وشكل الحكومة أي تنظيم السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية (رئاسية أم برلمانية أم مختلطة)، وتحدد اختصاصها والعلاقة مع بعضها البعض، كما ينظم الدستور علاقة الدولة بالأفراد من حيث الحقوق والواجبات ويضع الضمانات لحماية ذلك، ويعتبر الدستور القانون الأسمى للدولة، وهو أعلى مرتبة من القوانين والأنظمة كافة، التي تنبثق عنه.

9- **التنمية السياسية.**

تعرّف على أنها تطوير النظم السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات البيئة الداخلية والخارجية، وتعرف أيضا بأنها: العملية التي ترمي إلى ايجاد حكم تتوفر له شرعية وقيادة فاعلة، ومنهم من عرفها بـ: نمو المؤسسات والممارسات الديموقراطية في المجتمع، بمعنى آخر، هي عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخليّة والخارجيّة، وتقوم التنمية السياسية على عدد من المؤشرات:

أ. الانتقال السلمي للسلطة.

ب. وجود جهاز إداري كفء قادر على إنجاز الخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج. احترام الدستور والقانون والأداء السياسي النزيه.

د. المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية.

هـ. اعتماد الكفاءة معيارا للتوظيف السياسي والإداري.

10- **القانون.**

مجموعة من القواعد العامة الملزمة التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم، ويُسن وفق أحكام الدستور، وتُعِد الحكومة مشروع القانون، ويُقرّه مجلس الأمة، ويقترن بالإرادة الملكية السامية، ثم يتم نشره في الجريدة الرسمية إشعارا ببدء العمل بمقتضاه رسميا، ويأتي القانون شارحا ومفصلا للدستور، ويصدر القانون عن السلطة التشريعية كما ذكرنا آنفا.

11- **النظام (الأنظمة).**

هي قواعد قانونية عامة ملزمة، تفسيرية وتفصيلية للتشريع العادي (القانون)، التي يجب أن لا تخالف أحكامه، وتصدرها السلطة التنفيذية، ويُسَن النظام لتطبيق أحكام القانون، وتُعِدُّ الدائرة، أو المؤسسة، أو الهيئة، أو الوزارة المعنية مشروعه، ويُقرّه مجلس الوزراء بعد أن يتم إعادة صياغته من قبل ديوان التشريع والرأي، ويتم نشره في الجريدة الرسمية إشعارا ببدء العمل بمقتضاه رسميا.